مجلة دراسات إنسانية واجتماعية / جامعة وهران02/ المجلد 14 ع 01.
ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

جودة التعليم وتحدياتها -دراسة مقارنة-

Quality of Education and its Challenges - a Comparative study -

داودي مغنية Daoudi Maghnia * daoudimagg@gmail.com	قانون عام معمق	مخبر المرافق العمومية والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس / سيدي بلعباس الجزائر

DOI : 10.46315/1714-014-001-015	ORCID:

الإرسال: 2024/07/11 **القبول**: 2024/12/13 **النشر**: 16/ 01/ 2025

**

ملخص: تبذل المنظومة الوطنية جهدا في فهم إدارة الجودة في التعليم، الواضح للعيان بموجب إصلاحاتها الماسة لجميع مؤسسات التعليم، ك: الإنشاء المتعدد للمؤسسات، التكوينات لهيئة التدريس والمستخدمين بقطاع التعليم، بهدف بلوغ مزاياها، مثل الدول الرائدة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بعد مواجهة بطبيعة الحال التحديات التي تصادف الحملة الإصلاحية إن صح القول، سواء ما تعلق ب : تصلب في القرار من طرف الإدارات وعدم الثقة في نتاج جودة تعليم المخطط لها، مع عدم توافق الإمدادات المالية ومساعي الجودة الموجهة خصيصا نحو التنمية الاجتماعية بخلق: أساليب، نماذج تتصف بديمومتها الإنمائية وغير قابلة للصدأ .

كلمات مفتاحية: إدارة جودة التعليم ؛ معوقاتها؛ إصلاحات المنظومة الوطنية؛ متطلباتها ؛ تجارب دولية .

Abstract:

The national system is making an effort to understand quality management in education, which is clearly visible under its critical reforms for all educational institutions, such as: the multiple establishments of institutions, trainings for teaching staff and employees in the education sector, with the aim of achieving its advantages, like leading countries such as the United States of America and Japan, after naturally facing challenges. Which coincides with the reform campaign, so to speak, whether it is related to: rigidity in decision-making on the part of the administrations and lack of confidence in the quality outcomes of planned education, with the incompatibility of financial supplies and quality endeavors specifically directed towards social development by creating: methods and models that are characterized by developmental sustainability and are not sustainable. To rust

Keywords : education quality management ; its obstacles ; national system reforms ; requirements ; international experiences.

**

1- مقدمة:

إن الدول النامية لا تزال تسعى إلى الوصول إلى جودة التعليم، لما يوفره من ضمانات أهمها: مستقبل واعد بالنجاحات والإنجازات، فالجودة أسلوب جديد متجدد بحكم طبيعته يختلف اختلافا كليا عن اعتماد الأساليب التقليدية، لذا فإن معظم المؤسسات تبنت مفهوم إدارة

* - الباحث المُرسل:daoudimagg@gmail.com

الجودة الشاملة، هذه الأخيرة التي توصف بأنها الموجة الثورية الثالثة بعد الصناعة والحواسيب، لاتسامها بحداثتها ومواءمتها للعصر الحالي، فضلا على النتائج المبهرة وفقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم المنعقد في باريس في أكتوبر1998، إذ نص على أنه: "للجودة في التعليم مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته ك: المناهج الدراسية، البرامج التعليمية، البحوث العلمية، الطلبة، المباني، المرافق والأدوات، توفير خدمات للمجتمع، التعليم الذاتي الداخلي وتحديد معايير المقارنة للجودة المعترف بها دوليا" (بوطوطن، ن، 2015، صفحة 285)، يفهم بأن جودة التعليم تنتج عن الجهود المبذولة من طرف كل العاملين في القطاع التربوي، من أجل رفع مستوى إن صح القول المنتوج التربوي المتمثل في: التلميذ أو الطالب الذي يشترط لتحقيقه إدارة أقل ما يقال فيها هو اتصافها بالجودة وبطبيعة الحال فإن إدارة جودة التعليم لا تخلو من التحديات في تطبيقها المختلفة النمط، إذ منها ما هو شائع ومنها ما هو مستجد بحكم الواقع الاجتماعي، ما يرتبط بقرارات الإدارة وتصلبها، بالمقابل فإن بعض الدول لم تقف أمامها أي تحديات، كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإبداع المشهود لهم في هذا القطاع الحساس، بحيث يعتبر الأساس في بناء الأمم لديهم بالرغم من أن المنظومة التعليمية الوطنية تعمل جاهدة من أجل الوصول إلى ركب الجودة التعليمية باعتمادها لعدة إصلاحات، سواء من حيث إنشاء المؤسسات أو التكوينات لهيئة التدريس وما ينجم عنه من خلق لعدد من الخرجين لا يستهان به من الطلبة وكذا التفوق الواضح في النجاحات المتكررة للتلاميذ .

مما سبق تتوضح إشكالية المقال المتمثلة في: ما مدى وجود جودة التعليم في قطاع التعليم في خضم تحدياتها ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية اتبعت المنهجين الوصفي والمقارن، لما تقتضيه الدراسة من وصف ومقارنة، مقسمة الدراسة إلى عنوانين رئيسيين :الأول تناولت فيه :مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم والثاني إلى تحدياتها وإصلاحاتها.

2- مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم:

أصبح مفهومها من ضرورات العصر فلا مفر منها، بالنظر إلى الحاجة الملحة التي يتطلبها التقدم المعاش في جميع ميادين الحياة العملية، بحيث يعد الأكثر انتشارا من أجل تطوير مناهج العمل في مختلف المجالات لاسيما التعليمية، بغية تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأفضل الطرق وأقل جهد، لأكثر توضيح يتوجب الإحاطة علما بتعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم ومحاورها في النقطتين التاليتين :

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

2-1- تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم ومحاورها:

إن تعريفها مرتبط ارتباطا وثيقا بالمحاور التي تتناولها، بحيث يتم توضيح مدلولها والمعرفة التامة لجوانبها، في ما يلي التطرق إليهما على التوالي: **. 2-1-1: تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم:** , تعددت التعاريف للجودة في التعليم، بحيث عرفها رودس بأنها :عملية إستراتيجية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم وتستمد حركتها من المعلومات والبيانات التي توظف مواهب العاملين في المدرسة وتستثمر قدراتهم الفكرية في مستويات التنظيم المختلفة بطريقة مبتكرة لضمان التحسين في جودة المدرسة أو المؤسسة التعليمية (Rhodes.L.A، 1997، صفحة 371)، كما عرفها السعود (السامرائي، م، 2007، صفحة 38):بأنها :قدرة المؤسسة التربوية على تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة المتميزة، إذ تستطيع من خلالها الوفاء باحتياجات ورغبات عملائها من الطلبة وأولياء الأمور وأصحاب العمل وغيرهم، بالإضافة إلى أن إدارة الجودة الشاملة في التعليم تعتمد على ستة مفاهيم أساسية هي: القيادة، فهم أصحاب المصلحة، تبني الأسلوب الواقعي في صياغة القرار، المشاركة الجماعية ومدخل العمليات ثم التحسين المستمر والقيادة هي الأساس في تحقيق الهدف وتوجيه مسيرة التعليم من خلال فهم متطلبات أصحاب المصلحة وغرس الثقة فيهم، بسن قرارات تتسم بالواقعية تماشيا واحتياجات الطلبة، بإشراك الجميع بما يعود بالفائدة على الجميع، من أجل التحسن المستمر في النتائج، لذلك يمكن تعريف للجودة التعليمية على أنها جملة من المزايا تتسم بالدقة والشمولية عن التربية لتحقيق أهدافها المنشودة للمجتمع (فليه، ف، 2007، صفحة 343)، هذا الأخير الذي تتوقف حاجته التنموية المنصبة أساسا على تطوير الإنتاج والخدمات في جميع ميادينه، إذ تحقق على مخرجات المؤسسة التعليمية أي الطالب، من حيث تكوينه وقدراته المعرفية المكتسبة ومهاراته الفنية المتطورة المدعمة، التي تقتضي لزاما أن تكون القاعدة التعليمية إن صح القول مبنية على أسس قويمة، سواء ما تعلق بالجانب التكويني أو الجانب المادي، لذا كما سبق الإشارة إليه يتعين التطرق إلى محاور الجودة في النقطة التالية:

. 2-1-2- محاورها: تعد محاور جودة التعليم من أساسياتها، التي يعنى الاهتمام بها بالدرجة الأولى، المتمثلة في: (حمودة، ص، 2008، صفحة 31) جودة الطالب، جودة المعلم أو الأستاذ وجودة المنظومة الإدارية والتشريعية القانونية، جودة البرامج والمناهج التعليمية وجودة المباني التعليمية ومرافقها وتجهيزاتها، جودة الكتب، جودة التقويم وجودة الإنفاق التعليمي فبالنسبة لجودة الطالب يعتبر هو محور العملية التعليمية وهو المستفيد الرئيسي لاكتسابه معارف وقيم، تكون وتبني شخصيته المستقبلية المفترض توافرها على مؤهلات

إنتاجية، تسهم في بناء المجتمع وفقا لما تم التطرق إليه سابقا، إذ أن الوصول إلى ذلك مرتبط بمدى عناية المعلم أو الأستاذ بتنفيذ برامج إدارة جودة التعليم في مجاله التربوي والتعليمي، متمتع وممتلك لكامل الرغبة والقدرة على إيصال المعلومات والقيم النبيلة وترسيخها في الطالب بتوفير برامج تعليمية أقل ما يمكن وصفها به هو الجودة، هدفها تلبية الحاجات الآنية والمستقبلية للطلبة والمجتمع، بمساعدة الإدارة التي يقع على عاتقها توضيح النظم التربوية والتعليمية المعمول بها، حتى يسهل تطبيقها على العاملين في هذا القطاع والملتزمين به، بما يكفل احترام العلاقات الإنسانية بينهم، من أجل الوصول إلى نظام الجودة وتحقيق رسالة المؤسسة التعليمية التي يظهر عنوانها من المادة الخام، أي المعلومات ومدى حرصها على توفير الكتب، تزامنا مع التقدم التكنولوجي وغزو الأنترنت الملاحظ، فضلا على أن مكانة قطاع التعليم يلزم أن يخصص له مباني ومرافق تعليمية وترفيهية مجهزة بأحدث التجهيزات، مثل المكاتب وضرورة توافرها على: أجهزة الحاسوب ووصلها بالأنترنت، المخابر العلمية، مرافق الصحة والملاعب، بالإضافة إلى معايير تقويم الإنجازات، التي تكون واضحة محددة وسهلة الاستخدام وما تحتاجه العملية التعليمية من تمويل، الذي له أثر بالغ على تنفيذ الخطط التعليمية التنموية، (عليمات، ص، 2004، صفحة 115)، فهي إذن تنطوي على دوافع لابد منها وهو ما سيتم توضيحها أدناه.

2.2- دو افع جودة التعليم: إن اللجوء إلى جودة التعليم أصبح الملاذ الوحيد من أجل التفاعل مع متغيرات العصر، هذا الأخير الذي يتصف بالتسارع المعرفي والتكنولوجي مع التزايد التنافسي في جميع ميادين الحياة، لذا هي ضرورة ملحة باعتبارها أداة تنموية تدفع بالأجيال قدما، لذا سأتناول في النقطتين التاليتين:

2-2-1-متطلباتها: لتطبيق نظام الجودة الشاملة في التعليم، يتعين توافر متطلبات متنوعة أهمها ما يتعلق بمجالات :التأطير، التسيير والرعاية، بالنسبة للتأطير ضرورة وجود سياسات وتشريعات تهدف إلى خلق مؤسسات وبرامج تتلاءم ومواضيع التنمية، من أجل خلق توافق مع القدرات المتنوعة للتلاميذ أو الطلبة للالتحاق بمؤسسات التعليم، بالإضافة إلى الاستعداد للتكوينات اللازمة في التكوين نفسه للطلبة والأساتذة في مجال البحث العلمي من أجل خدمة المجتمع ككل، أما التسيير يظهر جليا من خلال الأنظمة والطرق المتبعة في إدارة المؤسسات التعليمية، بحيث يهدف إلى اتخاذ قرارات صحيحة وصائبة لا علاقة لها بتعابير التسلط وتبني الأراء الشخصية، بما يظهر الإدراك التام بضرورة الإنتاجية وقبول المساءلة (البهاوشي، أ، والربيعي، س، 2008، الصفحات 71-76)، مع توفر ثقافات: الجودة بما تعنيه من رقي بالمستوى التعليمي، أما في مجال الرعاية بوضع جهاز الحوافز لأعضاء هيئة التدريس والطلبة المتمدرسين، لدفعهم نحو البحث والابتكار، مما يتحقق عنه توسيع مجالات البحث العلمي

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

خدمة للمجتمع (بشور، م، وسلامة، ر، 2005، الصفحات 39-40). **2-2-2 - روادها**: في صياغة مبادئ الجودة الشاملة، كان الفضل لعلماء ومفكرين أسهموا في وضع أسس متينة قابلة للتطبيق في كل المؤسسات الخدماتية أو تلك الإنتاجية، بما فيها قطاع التعليم موضوع الدراسة أمثال: والترشيوارت (السامرائي، م، 2007، صفحة 81)الرائد الأول للرقابة المعاصرة للجودة بكتابه المعنون ب"الرقابة الإحصائية على جودة السلع المصنعة"، بحيث وضع تصميم يظهر من خلاله أساليب علمية للجودة الشاملة، تتمثل في: الخطة، المراجعة والعمل فالتنفيذ، كذلك الإحصائي الأمريكي إدوارد ديمينغ (الطائي، ي، وآخرون، 2009، صفحة 219) الذي لقيت أفكاره اهتماما كبيرا من طرف المنظمات اليابانية، أبرزها : حلقته في تحسين الجودة من خلال إقامة دراسات وبحوث عن الزبون واستعمال نتائجها للمنتج لإنتاجه مع فحصه وتطابقه مع الخطة الإنتاجية، ليتم تسويقه بحيث يتم تحليل الكيفية التي تم بموجبها التعامل معه في السوق في إطار الجودة ومعايير أخرى، كما تناول الإحصائي الأمريكي كذلك النقاط الأربعة عشرة لإدارة الجودة الشاملة، تتمثل في: الثبات في الأغراض الهادفة لتحسين جودة المنتوج أو الخدمة وتحميل مسؤوليتها للإدارة، تبني الإدارة العليا فلسفة جديدة، التوقف عن الاعتماد على الفحص الشامل للسيطرة، بناء الجودة الجيدة للمنتوج منذ البداية، الاعتماد على الجودة العالية مع الحد وتقليل التكاليف وإيجاد التكامل بين الأساليب الحديثة وبرامج التدريب على العمل، كذلك بتحسين القدرة القيادية للمشرفين، بطبيعة الحال إزالة المخاوف للعاملين من أجل خلق أنشطة تتسم بالكفاءة، مع رفع الحواجز التي تحول دون ذلك، بالإضافة الحفظ التام لكرامة العامل وتطوير كفاءاته وتحسينها، حتى يتم وضع الشخص المناسب في مكانه المناسب، بهدف تحقيق الجودة، كما تتطرق إلى الأمراض السبعة المميتة للجودة الشاملة التي تؤثر على نجاحها وهي :ضعف المطابقة بين موضوع التخطيط والتركيز على أهداف قصيرة المدى، عدم الكفاءة العامل والأسلوب الذي تستند عليه الإدارة، تسلط الإدارة في قراراتها وارتفاع تكاليف العناية بأساليب الجودة، بسبب غياب دراسة إستراتيجية لحاضر ومستقبل الجودة وما يطرأ عليها من تغيرات، لذا فإنه يتعين التطرق إلى هذه التغيرات التي تشكل المعوقات وما يستلزمها من إصلاحات في العنوان الرئيسي الثاني التالي.

3 - معوقات الجودة وإصلاحاتها : للجودة بطبيعة الحال معوقات تحول دون تحقيق متطلباتها، في ما يلي التطرق إلى الأسباب الشائعة ثم تحديات الإصلاح في المنظومة التعليمية الجزائرية، في النقطتين التاليتين:

3-1-**معوقات الجودة**: : يقصد بالمعوقات الصعوبات التي تقاوم عملية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم، سواء المتعلق بالجانب التسييري التنظيمي على مستوى المؤسسة أو الجانب السلوكي للأطراف المعنية بتطبيق نظام الجودة، لذا سنتحدث عن الأسباب الشائعة وتحدياتها في التعليم في الجزائر، كالتالي: 3-1-1- **الأسباب الشائعة**: هي أسباب عامة (عليمات، ص، 2004، صفحة 115) تتحقق عند عدم امتثال الإدارة العليا التي تتبع أنماط متصلبة (عبدالستار، م، عزب، م، 2008، صفحة 99)، بتطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة، بسبب جهلها لخطواتها التي تتجسد في: برنامج، هيكل، دعم محفز وتكوين كفاءات لديها الرغبة في ذلك، لأن الجودة نظام متكامل يجب مراعاة فيها جميع أساليبها، من خلال المشاركة الفعالة للموظفين في برامجها الذي حتما سينجح العملية، بذلك ترى النور بعدما كانت عبارة عن مخططات على الورق، توافق بطبيعة الحال تطلعات المؤسسة التربوية الحالية والمستقبلية بعد تبنيها لدراسات إستراتيجية خاصة بها.

. 3-1-2**تحديات الإصلاح التعليمي في الجزائر:** يفترض في المنظومة التعليمية أن تترجم الواقع في التغيرات المؤسساتية على جميع الأصعدة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، بإشباعها للحاجات الاجتماعية الوطنية الحالية والمستقبلية، فلا يتحقق ذلك إلا بإتباعها لنظم تكفل التنشئة الاجتماعية أو التأهيل اللازم، المبني على المساواة في الفرص وفقا للقدرات العلمية والكفائية التي يمتاز بها الطالب أو التلميذ، بأن تواجه جميع المشاكل التي تعيق الإصلاح، مثل : غياب إستراتيجية واضحة لتسيير هذا القطاع الحساس الذي يقتضي وجود دراسات من طرف باحثين مختصين، وفق نظرة شاملة ابتداء من الماضي والحاضر المعاش وصولا إلى المستقبل، فضلا على ضمانات الحماية للدراسات وعدم تأثرها بالجانب السياسي، مع ضرورة توفير الموارد المالية في هذا الميدان. (الترتوري، م، وأ جويحان، 2009، صفحة 49) بعد تمام الحديث عن المشاكل التي تعاني منها المنظومة التعليمية الجزائرية، لا بأس من الحديث عن الإصلاحات الوطنية التي تعتبر بمثابة حافز نحو مستقبل أفضل في النقطة التالية.

3-2- إصلاحات المنظومة التعليمية:

لقيام المنظومة التعليمية بإصلاحات، يتعين التطرق إلى التجارب الدولية سيتم عرضها في النقطة الموالية ثم التجربة الوطنية الإصلاحية في هذا الميدان كالتالي :

3-2-1 - التجارب الدولية: في استعراض التجارب الدولية، فإنه يتم التحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية (بشور، م، وسلامة، ر، 2005، صفحة 89) التي تصدرت القائمة في السعي حول مبدأ تحقيق التوازن بين الحرية والجودة، من خلال التكثيف من إنشاء المؤسسات التعليمية وإنشاء آليات مناسبة التي تتابع جودة هذه المؤسسات وفتح المجال للاضطلاع على

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

نتائجها، بحيث تتمتع مؤسسات التعليم العالي باستقلالية عن التأثير الحكومي، أي أن المؤسسات تتحمل تنظيم نفسها وإيجاد مواردها وإلا كان مصيرها فقدان طلابها الذين سيتجهون إلى مؤسسات منافسة، مما أدى إلى التنوع في مؤسسات التعليم العالي، كما أنها لتجنب الفوضى التي حدثت في القرن التاسع عشر، قامت بإتباع آليات تتمثل في :اعتماد مؤسسي تقوم به مجالس إقليمية تابعة لمؤسسات التعليم العالي نفسها، اعتماد تخصصي للبرامج الدراسية تقوم به المجالس أو الرابطات المهنية الوطنية من طرف كوادر مهنية وأكاديمية متخصصة، بحيث تم سنة 1996 إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي وهوCHEA عبارة عن هيئة قومية تقوم بالإشراف عن مؤسسات الاعتماد غير حكومية التي تقوم بعمل تطوعي بحيث يعاد اعتماد هذه المؤسسات مرة كل عشر سنوات، بناء على تقرير يقدم كل خمس سنوات، إذ تتولى هذه المؤسسات مراجعتها لتقييمها الذاتي، بزيارة ميدانية للمؤسسة مرة كل سنة، لذلك في طل تنمية التعليم فهي تعمل على استقطاب متطوعين جدد من فئة المهتمين بجودة التعليم للانضمام إليها، أما التجربة اليابانية في قطاع التعليم التي سعت أن تضاهي أفضل الدول الأوروبية في هذا المجال، بحيث جندت سياستها التعليمية إلى جمع موارد مادية وبشرية وقانونية للتعليم والدمج بينها بأسلوب يتناسب مع الظروف الاجتماعية، بحيث تتمثل أسس الجودة في اليابان في :المحافظة على الأصالة أي الثقافة القومية وتكييفها مع الثقافة الغربية، إثراء التربية الخلقية في البيئة اليابانية، احترام فردية الإنسان، التعاون بين البيت والمدرسة والمجتمع، زيادة الفرص التعليمية طوال الحياة، تحسين محتوى التعليم بالتركيز على الموضوعات التي تؤدي إلى تنمية القدرات الإبداعية وفهم أعمق لثقافات اليابان وتقاليدها، تحسين أساليب التقويم وتوسيع برامج التربية المهنية، إحداث التوازن بين جميع المواد المدرسية وبرامج الدراسات الاجتماعية وتحسين نوعية المعلم بجعل برامج تخزينه أكثر مرونة مع التركيز على تحديثها والتحكم في تكنولوجيا المعلومات، بتحسين العوامل البيئية المؤثرة في التعليم من حيث الحد من المدارس كبيرة الحجم والتقليل من فصول الدراسة مع إصلاح محتوى الكتب الدراسية وتجهيز المدارس بوسائط ووسائل المعلومات، تنمية المنظور الدولي من خلال اكتساب المهارات اللغوية الأجنبية بغية الانفتاح على الثقافات الأخرى واكتساب أنماط سلوكية عالمية، إذ أن نجاح اليابان في مجال التعليم سببه هو عصرنة تخطيطها المتميز بمرونته وحريته، متبعة أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية دون المساس بقيمها وثقافتها (تامر، 2011). بعد تمام الحديث عن التجارب الدولية، يتعين التطرق إلى التجربة الوطنية في هذا المجال في النقطة الموالية:

2-3-2 - التجربة الجزائرية: لقد شهدت المنظومة التعليمية الوطنية عدة إصلاحات (بن بوزيد، ب، 2009، صفحة 27و28)أهمها اعتماد المدرسة الأساسية عام 1976 وإصلاح التعليم العالي 1971، فضلا على الإصلاحات المنتهجة في الأساسي والثانوي والتكوين المهني والتعليم العالي، دليل هذا الإصلاح هو إنشاء المجلس الأعلى للتربية سنة1997وإنشاءاللجنة الوطنية لإصلاح التعليم بتاريخ 13ماي2000 بحيث قدمت تقريرها عن مشروع الإصلاح الذي تمت مناقشته من طرف مجلس الوزراء في خمس اجتماعات الذي احتوى على خمس محاور تتمثل في : إعادة صياغة الفعل البيداغوجي بحيث يعتبر المحور الأساسي للإصلاح التربوي الوطني منذ سنة2002 الذي تناول: إصلاح المناهج الدراسية، استعمال ترميز دولي ومصطلحات علمية بلغة مزدوجة، ترقية المواد الدراسية حتى تسهم في بناء شخصية التلميذ، إدراج مواد علمية وتقنية للدراسة وتدريس اللغات الأجنبية ودراسة البيئة التربوية والمواطنة وإعداد كتب مدرسية جديدة، أما المحور الثاني فيتمثل في إنشاء نظام جديد للتقييم الذي يسمح بوصف وقياس الإمكانات الحاضرة بما يمكن أن يكون دفع لعملية البحث بغية تصحيح الأخطاء، إذ يسمح التقييم للمسؤولين في الدولة اتخاذ القرارات المناسبة للرفع من مستوى التعليم ومسؤولي مؤسسات التعليم كل في تخصصه سواء الإداري أو التدريسي، بإبراز دورهم كمحرك تنموي فعال في هذا المجال، أما المحور الثالث يتمثل في تجديد نظام التكوين والتدريب البيداغوجي والإداري من خلال تحسين نظام تكوين المعلمين وفقا للمعايير الدولية والتدريب المتواصل لجميع المستخدمين بغية تحسين مستوى أداء المنظومة التعليمية، أما المحور الرابع إعادة تنظيم المنظومة التربوية بحيث تم بموجبه التعميم التدريجي للتربية التحضيرية، إعادة هيكلة التعليم ما بعد الإلزامي إلى ثلاث فروع: التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، التكوين والتعليم المهنيين والتعليم العالي، إضفاء الطابع الرسمي على التعليم الخاص وجوانب تنظيمية كإحداث منصب الأمين العام كما أصبحت تحتوي كل مديرية على خمس مصالح وهي :البرمجة والمتابعة، التمدرس والامتحانات والمستخدمين والتكوين، المالية والرواتب والنشاطات الثقافية والرياضة والعمل الاجتماعي وعلى مستوى مؤسسات التعليم والتكوين تم تنظيم مجالس تربوية وتعليمية .

4. خاتمة:

إن تحقق الجودة وضمان ديمومتها يتطلب بذل المزيد من الجهود لضمان نجاح هيئة التدريس والطالب أو التلميذ في الوصول إلى التنمية الاجتماعية، الذي يتجسد بانتفاعهم بالتكوين لذاتهم وفي الحياة الاجتماعية في الإسهام في تطويرها، رغم أن المنظومة الوطنية التعليمية قد حاولت ذلك إلا أنها لا تزال بعيدة عن معايير الجودة المحققة دوليا، رغم أنه لا

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

يوجد أسلوب واحد متفق عليه من جميع المهتمين والباحثين لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، لكن توجد خطوات أساسية يجب إتباعها تتمثل في الاقتراحات والتوصيات التالية :

1-تدريب كافة المسؤولين في المنظومة التعليمية حول مفاهيم إدارة الجودة الشاملة وأساليب تطبيقها وتشكيل فرق تحسينها، من أجل إيجاد هيئة متكاملة ابتداء من أعلى الهرم التعليمي في الدولة أي الوزارة، بقدرته على اتخاذ القرار الصائب، الذي يمكن للموظف تنفيذه، بحيث يلقى كافة الدعم والقدرة في ذلك.

2-تشكيل هيئات متعددة تشرف على تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج التعليمية

3-إعداد وتوزيع دليل الجودة الشاملة في التعليم.

4-التطبيق الفعلي لبرنامج الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية وفقا للمراحل المتعارف عليها، بحيث يتم توضيح طرق التنفيذ وصلاحيات الأفراد والإجراءات العملية لتسهيل تطبيق البرنامج.

5-تقييم ومتابعة التنفيذ خطوة بخطوة، وصولا إلى سلامة التطبيق وتحقيق الأهداف

6- الحرص على مواكبة الرقمنة في مجال التعليم للاستفادة من مزاياها .

7- الاستفادة من خبرات وطنية ودولية في مجال التعليم بغرض تحقيق الجودة .

8- السعي إلى إيجاد حلول عملية مادية وبشرية والحرص على تطبيقها في أحسن الظروف.

9-معرفة واقع مدارسنا الحالي، بناءً على مراتب ودرجات الطلاب مع إشراك أراء أولياء الأمور والمعلمين والمدربين وغرس الثقة في الوصول إلى نتائج الجودة دون اصطدامها بهاجس الخوف من الفشل في ذلك.

إذ بتطبيق المعايير الدولية للجودة تتخطى المنظومة التربوية دائرة إن صح القول السائرة في طريق النمو، لتصبح تضاهي لما لا اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية فلا شيء مستحيل أمام الطموح وأفكار الإبداعية، إذا ارتبط ذلك بإدارة تنموية سباقة للتطوير، مدعمة بجميع الوسائل سواء ما تعلق بالجانب المادي الذي لا طالما يعيق عجلة التطور التي تقف في مسارها دون حراك، رغم وجود الإمكانات البشرية المهنية وما تمتلكه من مؤهلات علمية ومعرفية .

**

***. قائمة المراجع**

1-الكتب

-الكتب باللغة العربية:

- السيدعبدالعزيزالهاوشي، سعيدبن حمدالربيعي، (2008)ضمان الجودة في التعليم العالي. (الطبعة الثانية) . عمان :دارالمسيرة.

- بوبكربن، بوزيد(2009). إصلاح التربية في الجزائر، رهانات وإنجازات(الطبعة الأولى) الجزائر :دارالقصبة للنشر.
- صالح ناصر، عليمات(2004) ، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، التطبيق ومقترحات التطوير . الطبعة الأولى .عمان :دارالشروق للنشروالتوزيع.
- فاروق عبده، فليه(2007). إقتصاديات التعليم، مبادئ راسخةوإتجاهات حديثة، عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- محسن عبدالستار، محمودعزب(2008)، تطويرالإدارة المدرسية في ضوء معاييرالجودة الشاملة، (طبعة2008)الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث.
- محمدعوض الترتوري، أغاديرعرفان جويحان(2009) ، إدارةالجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكزالمعلومات(الطبعة الثانية)، عمان :دار المسيرة للنشروالتوزيع والطباعة. - منير بشور، رمزي سلامة(2005) ، ضمان الجودة في الجامعات العربية، (بدون طبعة)، بيروت :الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.
- مهدي، السامرائي(2007) ، إدارةالجودةالشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي (طبعة أولى) عمان :دار جرير للنشروالتوزيع.
-يوسف حجيم الطائي، وآخرون(2009) ، نظم إدارةالجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، (طبعة2009)عمان :دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع.

-الكتب باللغة الفرنسية:

Rhodes.L.A (1997) "On the road to quality" U.S.A.:Congress library.-

2- مذكرة ماجيستير:

-صباح سليم، حمودة(2008)مذكرة ماجيستير بعنوان :درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانويةالخاصةفي العاصمةعمان من وجهة نظر المديرين .جامعةالشرق الأوسط للدراسات العلياعمان.

3- مقال مجلة:

- بوطوطن نجاة(2015، 03أكتوبر)، تحليل لأهم معاييرالجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية، مجلة مقاربات، 03 (05)، جامعة زيان عشور الجلفة الجزائر صفحة 285

4-المو اقع الإلكترونية:

- تامر، المعاييرالعالمية لجودةالتعليم ونماذج تطبيقية لبعض المدارس أطلع عليه يوم 20/10/2011، عن موقع 349 :رمزديازhttp://melzayat.all-up.com/t104-topic :